UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن

الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء
(صنعاء ، 11 نوفمبر 2013)

كلمة السيد/ امين عوض، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مقر المفوضية بجنيف

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة ،
المندوبون الكرام،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أنضمَ إليكم اليوم نيابة عن المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي هذه بالإعراب عن امتناني وتقديري العميقين لحكومة الجمهورية اليمنية لحسن ضيافتها، و لكافة الدول المتواجدة معنا في هذا اليوم ، حيث أبدى الجميع بمشاركتهم اهتماما في التصدي لتحديات الهجرة المختلطة في المنطقة. من جانبها، تُبدي اليمن مرة أخرى سخائها، المتمثل ليس فقط في السياسة التي تتبناها منذ أمدٍ بعيد إزاء اللاجئين، لكن أيضا من خلال استضافتها لهذا المؤتمر الهام.

وكإحدى الدول المُوقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 و بروتوكولها لعام 1967، تُعتبر اليمن شريكا رئيسًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى مر السنين، قامت اليمن بتوفير المأوى والحماية لنحو ما يقرب من رُبع مليون طالب لاجىء صومالي ، ومنحتهم بسخاء صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى/ وبصفة جماعية.

تتعاملُ اليمن مع تدفقات مهاجرين كبيرة يعبرونها بحثا عن حياةٍ كريمة وفُرص عملٍ أفضل في دول الخليج . وفي حقيقة الأمر، فإن دوافع تحركات الأشخاص من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن مختلفة، الأمر الذي يُظهر مدى تعقيد مسألة الهجرة المختلطة.
وحيث أنه قد سبق للحكومة اليمنية أن قامت باستضافة المؤتمر الإقليمي الذي عُقد في شهر مايو عام 2008، حول " حماية اللاجئين و الهجرة الدولية في خليج عدن " فقد تمخض عن هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات المتعلقة بقضايا اللجوء واللاجئين و الهجرة المختلطة ، الأمر الذي سيبنى عليه هذا المؤتمر للمضي قدما في هذا الشأن.

أما عن خلفية الوافدون إلى اليمن فيلاحظ بأنها قد تغيَّرت وبشكل ملحوظ منذ عام 2008، حيث كانت مجاميع الوافدين تتألف أساسا من الصوماليين، و الذين تم توفير الحماية لهم كلاجئين في اليمن. و لكن مؤخرا، فإن مجاميع الوافدين الجدد يتضمن في المقام الأول المهاجرين، في الوقت الذي لا يمثل فيه ملتمسو اللجوء و اللاجئين سوى نسبة ضئيلة. وفي الآونة الأخيرة، انخفض عدد الوافدين الجدد إلى حد ما، مقارنة بما كان عليه الحال في عام 2012، وفي الوقت عينه، تستمر عمليات تهريب المهاجرين و الاتجار بهم عبر خليج عدن والبحر الأحمر . وفي إطار هذه العملية، يتعرض المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الاغتصاب ، والتعذيب، و الاختطاف و الاعتداءات الجسدية. و عليه، فإن مخاطر الحماية التي

تواجه الناس، ممن يقومون بهكذا تحركات غالبا ما تبدأ من أماكن المنشأ، وفي نقاط الانطلاق و تستمر طوال رحلتهم.

يتركز اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مخاطر الحماية التي يواجهها طالبو اللجوء واللاجئين، فضلا عن التحديات التي يواجهونها أثناء بحثهم عن اللجوء والحماية. ولذا، فإن هكذا وضع يتطلب إشراك كافة الأطراف المعنية، ممن يتواجدون معنا أثناء هذه الفعالية وذلك بهدف وضع آليات استجابة فعالة بالنسبة للاجئين، وفي سياق أوسع من الهجرة المختلطة. كذلك، تعمل المفوضية العليا للأمم لمتحدة لشؤون اللاجئين عن كثب مع كل من حكومة الجمهورية اليمنية ، ومع كافة الحكومات المتواجدة معنا أيضا و المنظمة الدولية للهجرة في هذا الشأن ، بالإضافة إلى عملنا اليومي مع المنظمات غير الحكومية، المحلية منها و الدولية ومع الأطراف الأخرى ذات العلاقة .

فيما يتعلق بعمليات العودة إلى بُلدان المنشأ، فإن من الأهمية بمكان التمييز بين نوع برنامج العودة الذي ينطبق على اللاجئين، وبرنامج العودة بالنسبة للمهاجرين على التوالي. ففي حين يستفيد اللاجئون من برنامج **العودة الطوعية** المعمول به من قِبَل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية عندما تكون الظروف مواتية لتنفيذ عودة على نحوٍ آمن ومستدام، إلا أن بإمكان المهاجرين الاستفادة، وفي ظل ظروف مُعيَّنة ، من برنامج **المساعدةً في العودة الطوعية** الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة .

أما بالنسبة للدول المعنية، فإن توافر آليات فعالة لإدارة الحدود يُعدُ محوريا للغاية، فضلا عن ضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وكذا الحفاظ على التماسك الاجتماعي والاقتصادي الخاص بهم. كذلك، على الدول المعنية الحفاظ على الحق السيادي في تحديد سياساتها الخاصة بالهجرة ، شريطة أن يتم تنفيذ تلك السياسات على نحوٍ يتماشى مع احترام الحقوق الأساسية، و بطرقٍ تكفل الحصول على الحماية الدولية بالنسبة لأولئك الذين هم في حاجة لتلقيها.

وفي هذا الخصوص، يتركز اهتمام المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على منطقة القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية في الحفاظ على، وتعزيز مساحة اللجوء، بحيث تكون متاحة بالنسبة للاجئين، و كذا على مساعدة الدول في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة، استنادًا إلى خطة العمل ذات النقاط العشر المعمول بها من لدن مفوضية شؤون اللاجئين. وبالتالي، فإن هذا يعني ضمان الوصول إلى الأراضي، والمعاملة المُنصفة بالنسبة لطلبات اللجوء، والتعرف على أولئك، ممن قد يكونون بحاجة لتلقي الحماية. ولذا، فإن تنفيذ هذه المبادئ المتعلقة بحركات الهجرة المختلطة يمثل تحديا، ويتطلب تعاونا وثيقا فضلا عن إجراء حوار فيما بين الدول المعنية.

وانطلاقا من هذا المنظور، فإن مكتب المفوض السامي إذ يدعم كُليًا الأهداف المُتوخى تحقيقها جراء انعقاد هذا المؤتمر، وعلى وجه الخصوص، إحرازُ تقدمٍ في المجالات الرئيسة التالية:

1 . إنفاذ القانون ضد شبكات التهريب و الاتجار بالبشر في إطار الدول المُصدرة، وبلدان العبور والبلدان المستقبلة؛

2 . بذل جهود للتوعية العامة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية و البدائل الممكنة إزائها؛

3 . توفير الدعم الكافي والمُحتمل لتنفيذ برامج العودة ؛

4 . إمكانيات الهجرة الشرعية لتقديم بديل واقعي بالنسبة للهجرة غير النظامية.
إن هذا المؤتمرَ يُعد مثالا يُحتذى به للتعاون الإقليمي لإنشاء آليات استجابة جديدة وذلك من خلال التعاون الوثيق فيما بين الحكومات، وبدعم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، خاصة المنظمة الدولية للهجرة و المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولذلك، فإنني إذ أثني على الحكومات المُشارِكة في هذا المؤتمر للإقرار بأهمية قضايا اللجوء والهجرة السائدة في المنطقة، ومن ثم، التصديَ لهذه القضايا بشكل جماعي على غرار ما تقدم.

شكرا جزيلا.